



الوثيقة 170-A
18 مارس 2002
الأصل: بالفرنسية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

محضر موجز

عن الجلسة الخاصة

بالفجوة الرقمية

الاثنين 18 مارس 2002، الساعة 1445
الرئيس: السيد ف. م. يوردال (تركيا)

الوثائق

موضوعات المناقشة

-

1 تنظيم الأعمال

-

2 انتخاب نائبي رئيس الجلسة الخاصة

-

3 بيانات الشخصيات المدعوة

1.1 ذكرَ رئيس الجلسة الخاصة بأنه كان قد تقرر عقد الجلسة الخاصة خارج إطار النظام الداخلي لمؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات. وتتسم أهداف الجلسة جميعها بالعمل على ردم الفجوة الرقمية، وتتناول إمكانية الإيحاء باستراتيجية يطبقها الاتحاد الدولي للاتصالات لهذا الغرض، تبحث في وجهات نظر مختلف الدعاة لهذه الاستراتيجية، وفي وسائل النهوض بسمعة الاتحاد الدولي للاتصالات، وفي الصلات وأوجه التآزر بين استراتيجيات قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد والقمة العالمية لمجتمع المعلومات. ولما كان من المقرر أن توضع الجلسة الخاصة تقريراً يُقدّم إلى المؤتمر في جلسة عامة، فقد اقترح الرئيس إنشاء فريق مخصص يكلف بوضع هذا التقرير.

2.1 وتقرر الأمر على هذا النحو.

2 انتخاب نائبي رئيس الجلسة الخاصة

1.2 انتخب السيدان شربيني (مصر) وسيك (السنغال) نائبين لرئيس الجلسة الخاصة بالهاتف والتصفيق.

3 بيانات الشخصيات المدعوة

1.3 قال وزير النقل والاتصالات في تركيا أن عصر الرقمية الذي دفع إليه تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يترافق بتزايد الوعي بوجود الفجوة الرقمية، أي بالآثار الاجتماعية لتباين حصول بعض طبقات السكان على النفاذ إلى الحواسيب والإنترنت وعلى الأهليات اللازمة لاستخدام هذه التكنولوجيات. وتبقى بعض البلدان على الصعيد الدولي في منأى عن تكنولوجيات المعلومات المذكورة، بسبب فقدان الشبكة الكهربائية أو الهاتفية، على الرغم من أن هذه التكنولوجيات يمكن أن تفيد هذه البلدان أكثر مما تفيد البلدان الصناعية، حيث تسهّل لها الحصول على التعليم والثقافة والخدمات الصحية والتجارة العالمية. إن العولمة والتحويلات التكنولوجية السريعة جعلت من المعرفة عنصراً باتراً في التنافس على الأسواق العالمية. غير أن الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تزداد عمقاً حتى على صعيد المعرفة، وتعزز ما هو قائم من تفاوت على صعيد التمويل وغيره. ولما كانت الحكومة الإلكترونية في البلدان النامية تتقدم بأسرع من حصول السكان على إمكانيات الإنترنت، فإن فجوة رقمية يمكن أن تنشأ بين الحكومة والشعب بالإضافة إلى الفجوة القائمة التي تفصل بين الفئات الاجتماعية. وعليه يجب أولاً تسوية مشكلة الفجوات القائمة من حيث التمويل والمعرفة والثقة قبل البدء بدم الفجوة الرقمية.

2.3 ويجب مراعاة أربعة عوامل على الصعيد الدولي هي التعليم والشبكة الكهربائية وطريقة الإدارة والثقافة. وأما على الصعيد الوطني، فتحيرير الأسواق الذي يرمي إلى خفض تكاليف الاتصالات لا بد أن تدعمه الخدمة الشاملة للنفاذ إلى الإنترنت وسياسة نشيطة تعتمد الدولة في هذا الاتجاه. ويقع التعليم النظامي والتعليم مدى الحياة في قلب هذه الاستراتيجية. إن المقدرة على جني الفائدة من اقتصاد المعرفة لا تتوقف فقط على السرعة التي يتعلم بها بلد ما استخدام التكنولوجيات الجديدة للنفاذ إلى المعارف العالمية، بل أيضاً على القدرة على الاتصال بالآخرين بغية التمكين من الابتكار. وهنا ينطوي تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، عند البدء بدم الفجوة الرقمية عن طريق التعليم، على عمل هائل كامن هو تحسين النفاذ في المناطق المخدومة خدمة سيئة، وتحسين نوعية التعليم، وتحسين أنظمة الإدارة في المؤسسات التربوية، وتقاسم المعارف تقاسماً أفضل بين صناعات القرار وغيرهم من دعاة الأنظمة التربوية. ويجب على السلطات العامة أن تتخذ فوق ذلك مجموعة من التدابير الملموسة التي تتصل بمفهوم النفاذ الشامل، والجريمة السرانية (الحاسوبية) ووسائل محاربتها، والمراكز العامة للنفاذ إلى الإنترنت، والقروض بفوائد منخفضة الأسعار من أجل تطوير التجهيزات، والضرائب، وتدريب فئات السكان المحرومة إلخ. وتستطيع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المساعدة على ردم جميع أنواع الفجوات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، إذا ما أدمجت بالكامل في السياسات الحكومية وفي الحياة الاجتماعية والتجارية، وإذا ما كان هذا الردم وثيق الصلة باحتياجات البلدان النامية الملحة في ميادين الصحة والتعليم والمواصلات. والفجوة الرقمية أخيراً هي المسألة المحورية في مجتمع المعلومات، تمم الحكومات والقطاع الخاص، والمنظمات متعددة الأطراف، والمؤسسات المالية، والمنظمات غير

الحكومية، وكل مواطن إجمالاً. وباتحاد الجميع يمكن ردم الفجوة الرقمية عن طريق توحيد موارد الجميع في إطار مشترك يسعى إلى تسهيل تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في العالم أجمع.

3.3 نوه وزير الاتصالات والمعلوماتية في روسيا بدور الاتحاد باعتباره رائداً عالمياً في إطار الأعمال المتنوعة التي تبذل لتقليص الفجوة الرقمية، وبناء مجتمع المعلومات العالمي من أجل إدخال التكنولوجيات الرقمية بشكل منصف ومتناسق بين المناطق والبلدان وبين المناطق الريفية والحضرية، مع مراعاة مصالح مختلف الفئات الاجتماعية والعمرية وغيرها من الفئات في داخل المجتمع، ومن أجل تحقيق استخدام أمثل للموارد العالمية المحدودة ومنها طيف الترددات والمدار المستقر بالنسبة إلى الأرض. وأضاف أن وضع وتنفيذ البرامج الوطنية والإقليمية هو جزء لا يتجزأ من أي جهد لحل المشاكل العالمية. والتزاماً من روسيا بمبادئ ميناق أو كيناوا فيما يتعلق بوضع التشريعات والأدوات القانونية وما يتصل بها من قواعد وأنظمة، فقد اتخذت إجراءات منها وضع برنامج فيدرالي لتحقيق "روسيا الإلكترونية 2002-2010" وقانون التوقيع الإلكتروني، باعتبارها خطوات هامة على طريق بناء نظام عالمي للمعلومات والاتصالات، وكأساس لتنسيق الحلول للمشاكل العامة التي تواجه البلد في هذا المجال. ويشمل برنامج "روسيا الإلكترونية" الحكومة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والثقافة الإلكترونية، والتعليم عن بعد والطب عن بعد. والهدف الرئيسي للبرنامج هو تعزيز الكفاءة في مجالات الاقتصاد والإدارة العامة والحكم المحلي. ويتوقع أن يسفر تنفيذ البرنامج عن زيادة في حجم سوق خدمات المعلومات بمقدار ضعفين إلى ثلاثة أضعاف بحلول عام 2005، وهي زيادة تتمثل في ثمانية أضعاف عدد مستعملي الإنترنت بحلول عام 2010، وزيادة عدد الحواسيب الشخصية المنزلية بمعدل أربعة أضعاف وفي دوائر الأعمال إلى ستة أضعاف. وقد وجهت عناية كبيرة إلى تحرير الاتصالات، إذ يعمل الآن في روسيا نحو 4 500 شركة في تقديم مختلف خدمات الاتصالات بموجب 10 000 تصريح. وأولي اهتمام خاص لمسألة المساواة في النفاذ إلى الخدمات بما في ذلك المناطق النائية والقليلة السكان، مع مراعاة أن مساحة روسيا الشاسعة، علاوة على تنوع هيكلها الجغرافي والسكاني، قد أوجدا تفاوتاً كبيراً في الظروف الاقتصادية والمستويات التعليمية بين مختلف مناطق البلد، وهو ما يمكن أن ينظر إليه أيضاً باعتباره تفاوتاً في فرص تقليل الفجوة الرقمية. ولكي يتسنى تقديم الخدمات الجديدة لأكثر عدد من السكان بأقل تكلفة ممكنة، تجري الاستفادة من جميع وسائل الاتصالات الموجودة فعلاً والمتاحة للمشاركين، بما فيها شبكات الاتصالات العامة والمخصصة والشبكات المنشأة لخدمة الأغراض التعليمية والعلمية. وفي المناطق النائية حيث البنية التحتية للاتصالات الأرضية ضعيفة يجري العمل بنشاط في استخدام التكنولوجيات الراديوية، بما في ذلك استخدامها لأغراض التجارة باستعمال وسائل الاتصالات المتنقلة.

4.3 وبما أن الخدمات التي يستعملها معظم الناس هي الإذاعة وخدمات البريد، فهناك مجال واسع للتكامل والتقارب بين مجالات الاتصالات والخدمات البريدية. وقد بدأ العمل في برنامج "البريد السبراني" الذي يشمل حوسبة الشبكة البريدية وإقامة مرافق في الخدمات البريدية يتمكن من خلالها الناس من النفاذ إلى الخدمات الإلكترونية الشاملة. وقد تم حتى الآن إنشاء وحدات إنترنت من هذا النوع في أكثر من 1 400 موقع منها 500 في مناطق ريفية. ولكي يتم إدخال الإذاعة الرقمية بكفاءة، بما في ذلك الخدمات التفاعلية، فقد بدأ العمل في رقمنة الوصلات الإذاعية التناظرية القائمة مما زاد زيادة كبيرة في عدد برامج البث التلفزيوني مع عدم الحاجة إلى اللجوء إلى استثمارات مالية كبيرة، حيث أن ذلك يحقق وفورات من ناحية المعدات وأيضاً من ناحية إشغال عرض النطاق فضلاً عن أنه يتيح إمكانية التحول إلى توزيع الإشارات التلفزيونية الرقمية عن طريق الشبكات مباشرة. ومن الخطوات الثابتة على طريق التحول إلى البث الرقمي التفاعلي، الذي يمثل خطوة أساسية في تضيق الفجوة الرقمية، عقد المؤتمر الإقليمي للاتصالات الراديوية الذي كانت مهمته النظر في مختلف المسائل المتعلقة بالتحول التدريجي إلى الإذاعة الرقمية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالتوسع في منطقة تخطيط الترددات/الأقاليم مراعاة لمصالح البلدان النامية في آسيا وإفريقيا. وقال إن من المجالات المهمة الأخرى التي يجب تقديم المساعدة فيها إلى البلدان النامية مجال إدارة الطيف وإدارة المواقع المدارية للسواتل.

5.3 ومضى قائلاً إنه لا يمكن بناء مجتمع المعلومات من دون تدريب يشمل المختصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمستعملين علي السواء. وقد أنشأت روسيا مركزاً لتدريب خبراء من مستوى عال يعتبر أبرز مركز من نوعه في كومنولث الدول المستقلة، ملحقاً بالجامعة التكنولوجية للاتصالات والمعلوماتية في موسكو، وهي بذلك تدعم المقترحات التي تدعو إلى تنظيم تعاون وثيق بين جميع مراكز التدريب عن طريق تبادل الخبرات ووضع برامج تدريب موحدة وإنشاء قاعدة بيانات مشتركة يمكن للجميع الوصول إليها، مع إعطاء الاهتمام الواجب لمبدأ المساواة بين الجنسين وضرورة إشراك الشباب. وأكد في ختام كلمته على أهمية إقامة

اتصال وثيق بين قطاع تنمية الاتصالات والقطاعين الآخرين عن طريق استخدام نتائج الدراسات التي يقوم بها كل منها، وكذلك عن طريق وضع أولويات للمتطلبات المستهدفة في المجالات التي تهم البلدان النامية بشكل خاص.

6.3 قال الوزير المنتدب للصناعة والشركات المتوسطة والصغيرة والتجارة والأشغال الحرفية والاستهلاك في فرنسا إن النفاذ إلى مجتمع المعلومات قد يحفز النمو، إلا أنه قد يؤدي إلى خطر تفاقم التباينات الاقتصادية على الأصعدة الدولي والإقليمي والمحلي. وكوابح تنمية الاتصالات ومجتمع المعلومات هي كوابح تراكمية مترابطة فيما بينها: عدم كفاية البنى التحتية، وغياب عروض خدمات تكون مكيفة مع الاحتياجات المحلية بتكلفة معقولة، والحاجة الأساسية لتدريب الأشخاص. ولكن تطوير عرض النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دون سياسة تشجع الطلب عليها فيه مجازفة قد تقود إلى حالة فشل. ويجب العمل بحيث تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رسم السياسات التي تهتم أكثر باحتياجات السكان. والنفاذ إلى الشبكات بالذات وإلى الخدمات لأمر جوهري وأساسي. ولكي يسهل هذا النفاذ يجب التوفيق بين التنافس الضروري والشواغل التي تهم المصلحة العامة، بالعمل تدريجياً على الموازنة بين الاستثمار الخاص والتنظيم الحكومي. والمؤسسات متعددة الأطراف عليها أن تلعب دوراً أساسياً في هذا الصدد على صعيدي الخبرة والنصائح. وتعلم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، والإنترنت بشكل خاص، يضعان أسس مجتمع المعرفة ويشجعان التعبير عن تنوع الثقافات واللغات. ومجال الرعاية الصحية يمكن إدراجه في استراتيجية دولية مفاهم عليها تتمحور على الطب عن بعد بمعناه الواسع. وأما على الصعيد المحلي فالإدارة الإلكترونية تحسن التسيير الإداري الحكومي والخاص. وفي الشركات ولا سيما المتوسطة والصغيرة منها فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزيد من المزايا التنافسية وتسهل الشراكات وتحسن ظروف التمويل.

7.3 وتعزز فرنسا تمديد ودعم سياسة تقديم المساعدة لتطوير التكنولوجيا الجديدة التي تتبعها منذ عدة سنوات في إطار برامج التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف أو بالتوازي مع عمل الشركات والروابط. والدروس التي يمكن استخلاصها من ذلك هي أن تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تعزز فعالية البرامج التقليدية للمساعدة وأن تنمية الإنترنت للجميع مصدر قوة إضافي للبلدان النامية. وعلى الصعيد الوطني اتخذت الحكومة مبادرات عديدة لضمان نشر شبكات المعلومات والاتصال على نحو متوازن من الناحية الجغرافية، وبطريقة متحررة من المركزية وبالاستعانة بجميع التكنولوجيات. وبغية تعزيز النفاذ الشامل إلى الإنترنت أطلقت الحكومة مبادرة "الخدمة العامة" التي تستعيد على نحو ما مفهوم مركز الاتصالات الذي دعا إليه الاتحاد الدولي للاتصالات. وتؤيد فرنسا وضع سياسات عالمية وقواعد مشتركة لطريقة الإدارة. ويستدعي المجتمع الجديد للمعلومات مضاعفة التعاون الدولي الذي يجدر إشراك البلدان النامية فيه بداية من مراحل تحديد المبادئ التوجيهية وتحديد الأدوات المرافقة.

8.3 ولاحظ وزير الاتصالات في الكاميرون أن فكرة "الحلقة الناقصة" التي ذكرت في سنة 1983 قد حلت محلها فكرة "الفجوة الرقمية"، وهو ما يدل على أن الجهود التي بذلت منذ أكثر من عشرين سنة لتضييق الفوارق من حيث مستوى تغلغل الاتصالات فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وفيما بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية لم تبلغ أهدافها. ويرجع هذا الوضع إلى إدارة الدولة للقطاع، والصعوبات في مجال حشد الموارد، ونقص التحرر الاقتصادي، وقلة اعتمادية المعدات، وصعوبة استحداث واستغلال وإدارة التكنولوجيات المناسبة، والنفاذ إلى المعلومات والتكنولوجيات والأنظمة والبنى التحتية المتقدمة، ونقص اليد العاملة المؤهلة، وتدهور أسعار الصرف بالنسبة إلى البلدان النامية. ومن الملاحظ منذ اعتماد خطة عمل فالتينا وجود رغبة عالمية، وإن كانت محدودة، في ردم الفجوة الرقمية، وهو ما يرجع إلى إعادة هيكلة القطاع وفتح الخدمات الأساسية للمنافسة؛ والاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات والاتفاق الخاص بالاتصالات الأساسية اللذين اعتمدهما منظمة التجارة العالمية؛ وبرامج المساعدة التقنية التي ينفذها مكتب تنمية الاتصالات في إطار خطة عمل فالتينا. وينبغي تأييد وتسريع هذا التطور المتواضع لأن ردم الفجوة الرقمية يساعد على تحقيق تنمية تتسم بالطابع الإنساني والاستدامة على حد سواء عن طريق توفير وسيلة سريعة للتدريب والإعلام في مجالات التعليم والطب والزراعة وطريقة الإدارة والبيئة والموارد الطبيعية. ولهذا الأسباب جميعاً ينبغي للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات أن يعتمد استراتيجية أكثر تنسيقاً لردم الفجوة الرقمية.

9.3 وفي هذا الصدد ينبغي اتخاذ تدابير على ثلاثة مستويات. فعلى الصعيد الوطني يدعو إعلان ياوندي الذي اعتمده الاجتماع الإفريقي التحضيري للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في دورة عام 2002 إلى تنمية البنى التحتية للاتصالات، والإذاعة والتلفزيون، ولا سيما في حالة المناطق الريفية، واعتماد استراتيجيات وسياسات ابتكارية، وخاصة عن طريق إصلاح القطاع؛ وزيادة الاستثمارات المخصصة للبنى التحتية مع الحد من المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون من القطاع الخاص؛ والتشجيع على إنشاء مراكز الاتصالات

الجماعية في المناطق الريفية التي يمكن أن تصبح مراكز حقيقية للأعمال الجماعية ونقاطاً محورية للحياة الاجتماعية الثقافية. وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي سيكون من المستحسن تشجيع التعاون بين الدول ومؤسسات التكامل الاقتصادي بهدف تنسيق السياسات واللوائح التنظيمية؛ ودعم المؤسسات الإقليمية المتخصصة؛ وتوطيد التعاون دون الإقليمي في مجال البنى التحتية؛ وتعزيز مؤسسات التدريب والصيانة. أما على الصعيد العالمي فيجدر الحرص أيضاً على إقامة أنظمة جديدة للشراكة بالنسبة للمشاريع الهامة؛ وتعزيز انتقال التكنولوجيا عن طريق إنشاء وحدات للتصنيع؛ وتسهيل الحصول على موارد تكميلية من المعونة العامة للتنمية وخفض الدين؛ وتنفيذ مبادرات الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا تنفيذاً فعلاً بدعم من المجتمع الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات؛ وإقامة تعاون مع مؤسسات تمويل التنمية، والمبادرات متعددة الأطراف والممولين لإقامة البنى التحتية. أما فيما يتعلق بالاتحاد الدولي للاتصالات فيجدر توجيه عناية خاصة إلى احتياجات البلدان الإفريقية، وتنفيذ أنشطة وبرامج تسهم في ردم الفجوة الرقمية وتسهيل عمل الدول بإنشاء صندوق لتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

10.3 ولاحظ مندوب اللجنة الاتحادية للاتصالات أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات يعكف على تنمية الاتصالات في وقت يوجه فيه الاهتمام إلى قضية التنمية بصفة عامة، كما يتبين من المبادرة التي اتخذها رئيس الولايات المتحدة مؤخراً لرفع الغطاء الإجمالي للمعونة المخصصة للتنمية بمقدار 5 مليارات دولار والاجتماع الذي نظّمته الأمم المتحدة في المكسيك عن موضوع تمويل التنمية. ولكن تنمية الاتصالات ذات أولوية بسبب ما تتيحه من إمكانيات في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد. ومن المؤكد أن الفجوة التي تفصل كثيراً من البلدان النامية عن العالم المتقدم تعد مشكلة لا يمكن التقليل من شأنها، ولكنها تنطوي أيضاً على إمكانيات جديدة للعمل على تقاسم فوائد تكنولوجيا المعلومات. ومن الممكن بناء على تجربة الولايات المتحدة ذاتها حيث يبلغ معدل نمو السكان النافذين إلى الإنترنت مليوني مستخدم جديد في الشهر، استخلاص بعض الموضوعات العالمية.

11.3 الموضوع الأول هو أن تنمية الاتصالات تتطلب طريقة إدارة سليمة أي هيئة بيئة تنظيمية تتميز بالاستقرار والاعتمادية والشفافية والمشاركة؛ وتخلو من عوامل البطء وتوحي بالثقة لدى الجمهور والمستثمرين على حد سواء. والموضوع الثاني هو أنه يجب إعطاء الأولوية للقطاع الخاص لأنه يتميز بالمرونة والكفاءات اللازمة لإيجاد الحلول ومضاعفة الخدمات ووضعها تحت تصرف المستهلكين بأسعار ميسرة. فالتنافس هو أفضل آلية للتشجيع على دعم البنى التحتية والنفذ الشامل.

12.3 ويجب في المقام الثالث الإفادة من صلاحيات الاتحاد الدولي للاتصالات. فقد نجح الاتحاد، وقطاع التنمية فيه بصفة خاصة، في الترويج لإصلاحات سليمة للسياسات واللوائح التنظيمية في مجال الاتصالات. وقد بلغ عدد الهيئات التنظيمية لهذا القطاع التي اشتركت في دورة عام 1994 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 33 هيئة، بينما بلغ عددها في دورة عام 2002 لهذا المؤتمر 112 هيئة. وقد عمل الاتحاد منذ عشر سنوات على تعزيز المؤسسات وعلى إقناع الجميع بالفكرة التي مؤداها أن سياسات الاتصالات ينبغي أن تشجع على التنافس والشفافية. أما وقد نجح في هذا المجال فإنه ينبغي أن يعمل على أن تطبق هذه السياسات والقواعد التي يسلم بها الجميع، علماً بأن مشاركة أعضاء القطاعات أساسية في هذا الصدد. والموضوع الرابع هو أن الاتحاد وجميع أعضائه ينبغي أن يكرسوا جهودهم بنشاط متجدد لتدريب وتحسين الموارد البشرية بغية زيادة النشاط الاقتصادي والإنتاجية والرفاهية بصفة عامة. غير أن الإمكانيات الرقمية لا يمكن أن توجد إلا إذا أتاح لها الإطار التنظيمي ذلك. وينبغي لهيئات تنظيم القطاع ووضع السياسات أن تسعى إلى تحقيق مصلحة المواطنين كافة. والمسؤولية الفردية أهمية أساسية في هذا الصدد. فقد استمرت الولايات المتحدة في عمل قطاع التنمية منذ إنشائه في سنة 1992، ولجنة الاتصالات الاتحادية مصممة على تقاسم تجاربها في مجال التنظيم، وهو ما تقوم به فعلاً مع 60 بلداً نامياً. ولكن لا يستطيع الاتحاد، ولا أي من الدول الأعضاء، أن يجعل السوق في بلد ما جذابة بالنسبة لاستثمارات القطاع الخاص، فهو أمر يقتضي اليقين والشفافية. والبلدان النامية تفيد فعلاً من الإمكانيات الرقمية في مجال الخدمات المتنقلة والإنترنت بصفة خاصة. ويعد التقدم ثمرة لاعتماد حكام هذه البلاد لإطار تنظيمي موثم للتنافس ولنشاط أعضاء القطاع الخاص. وهذا التقدم جدير بالثناء وينبغي أن يتواصل ويتعزز، وإن كان ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل استغلال الإمكانيات التي يتيحها عصر الرقمية ووضعها في خدمة المواطنين.

13.3 قال وزير الاتصالات في سورية أن الأهمية التي يعلقها الاتحاد على مسألة الفجوة الرقمية تدل على أن الاتحاد قد تكيف تماماً مع الوضع الناجم عن الاندماج بين تكنولوجيا الاتصالات - وهو المجال التقليدي للمنظمة - وبين التكنولوجيا الجديدة للمعلومات. والواقع أن مدى امتلاك ناصية تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والكفاءات المقابلة لذلك تحدد ما إذا كان شخص من

الأشخاص غنياً أم فقيراً وما إذا كان بلد من البلدان يمكن أن يندمج في المجتمع العالمي للمعلومات أم سيستبعد منه. ومن الملاحظ في هذا الصدد أن الفجوة من حيث الارتباط بالإنترنت أكبر من الفجوة بين البلدان من حيث الناتج القومي الإجمالي، وذلك لأن حصة البلدان المتقدمة تعادل 86% من الناتج القومي الإجمالي في العالم، بينما تبلغ حصتها من مستخدمي الإنترنت 93%. وقد أصبحت الإنترنت أداة للإنتاجية والتحديث تتخذ أشكالاً مختلفة ولكنها تظل أساساً غير متاحة إلى عن طريق الحاسوب الشخصي، وهو ما يجعل النفاذ إليها محدوداً. ولذلك تعمل الحكومات، بما في ذلك الحكومة السورية، على إقامة حواسيب شخصية في المؤسسات العامة؛ ويساهم القطاع الخاص في هذا الجهد عن طريق المقاهي السبرنية. ولكن ينبغي أيضاً ضمان توفير التدريب لمستخدمي الإنترنت، وينبغي لقطاع التعليم بصفة عامة أن يكون هو المصدر الرئيسي لهذه المعارف الجديدة. ومن المهم أن يشارك قطاع التنمية ومكتب تنمية الاتصالات في هذا العمل عن طريق برامجهما واستراتيجيتهما الخاصة بالشراكة. إلا أن الإنترنت تطرح أيضاً مشكلة المحتوى حيث تظل الإنكليزية هي المهيمنة والأمر نفسه يصدق على احتياجات بعض البلدان المتقدمة، وهو ما يقلل من الفائدة التي تعود على البلدان النامية. ويجدر إذن الاتجاه إلى مزيد من التنوع الثقافي والمواءمة مع الاحتياجات المحلية، وهو ما يفترض، ضمن أمور أخرى، إعادة النظر في تنظيم أساليب تحديد المجالات ووضع تسميات لها، وخاصة طريقة هيكلة وعمل هيئة الإنترنت لتعيين الأسماء والأرقام. وفي هذا المجال أيضاً ثمة دور يقع على عاتق الاتحاد ومكتب تنمية الاتصالات.

14.3 وتقتضي العدالة تسهيل التعميم السريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والكفاءات المتصلة بها، وضمان أن تعود طرق تطبيق هذه التكنولوجيات بالفائدة فعلاً على البلدان النامية، وتعزيز اكتساب الأفراد لأدوات عصر المعلومات، وتعريف معلمي الغد باستخدام هذه التكنولوجيات. وينبغي أن تكون هذه "العدالة الرقمية" إحدى الأولويات الاستراتيجية للمنظمات الدولية للتنمية. والتعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة أمر ذو أهمية أساسية، ولكنه ينبغي أن يقترن بتنمية التعاون الجنوبي-الجنوبي في هذا المجال. وسوف يؤيد الوفد السوري كل مبادرة تتفق والمبادئ المذكورة أعلاه وكل موقف آخر من شأنه أن يساهم في ردم الفجوة الرقمية.

15.3 وأكد وزير الاتصالات في تونس الأهمية التي يعلقها بلده على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات باعتبارها ضماناً للتنمية، إذ تتيح كسر نطاق العزلة الواقعة على المناطق الريفية. غير أن ردم الفجوة الرقمية ليس مسألة تكنولوجية محضة، فهو يتحقق عن طريق إقامة بني تحتية مؤاتمة للظروف الاقتصادية والاجتماعية وظروف التدريب. ومن الضروري مراعاة أمثلة النجاح المطبقة في العالم ومواءمتها مع الظروف المحلية. وفي تونس مكن اتباع هذا النهج من تحقيق نتائج باهرة؛ فقد أتاح، بالإضافة إلى توسيع الشبكات، إرساء الأسس اللازمة لمجتمع المعلومات بفضل إيجاد حلول أصلية في هذا المجال، وخاصة فيما يتعلق بالتصديق الإلكتروني، أو المدفوعات الإلكترونية، أو تصميم البرمجيات. وقد وضعت وطبقت برامج اقتصادية واجتماعية تتعلق خاصة بالتعليم عن بعد والطب عن بعد وتسديد الفواتير إلكترونياً بالعملة المحلية أو تقديم الخدمات الحكومية عن بعد، وذلك دون تمييز في جميع طبقات المجتمع. وقد آن الأوان في مجال الرقمنة والتقارب للتفكير في وسائل إعادة النظر في رسالة الاتحاد لتمكينه من مواجهة التحديات الجديدة. وفي هذا الصدد ينبغي لمكتب تنمية الاتصالات أن يعمم أمثلة النجاح والفشل في العالم على البلدان المتقاربة من الناحية الثقافية أو الاجتماعية أو الثقافية. ويجدر أيضاً البحث عن آلية للتمويل التفضيلي عن طريق تشجيع مشاركة الشركات متعددة الجنسيات بغية تعزيز البنى التحتية، ووضع مشروع خطة عمل عالمي من أجل مؤتمر قمة تونس الذي سيعقد في عام 2002 لدراسة الآليات التي ينبغي إنشاؤها تحت رعاية مكتب تنمية الاتصالات لتشجيع التعاون الجنوبي-الجنوبي. وسيكون المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات عام 2002 هو المناسبة لاتخاذ قرارات استباقية من أجل تعاون دولي من شأنه تهيئة مناخ من الثقة والتضامن.

16.3 وذكر وكيل وزارة الصناعة والمعلومات في الصين بتطور بيئة الاتصالات منذ انعقاد المؤتمر العالمي الأول لتنمية الاتصالات في سنة 1994، ولاحظ أن الفجوة الرقمية فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وفي داخل كل بلد على حدة لا تزال قائمة، بل وزادت اتساعاً رغم جهود المجتمع الدولي والتقدم الكبير الذي تحقق. ومن أجل سد الفجوة الرقمية يجب تعزيز القدرات الشاملة للبلدان النامية في ميدان الاتصالات وأن يكون ذلك إحدى الاستراتيجيات الإنمائية الجديدة في القرن الحادي والعشرين. ولهذه الغاية، كرست الصين نفسها لعدة سنوات لتنمية قطاع الاتصالات فيها. ولدى الصين الآن شبكة اتصالات عامة وطنية تغطي جميع أنحاء البلد مع توصيلية لجميع أنحاء العالم. وقد تمت رقمنة إرسال المهاتفات الخارجية، والبدالات المحلية وشبكات الاتصالات المتنقلة. وشهد القطاع نمواً مدهلاً في النفاذ إلى الإنترنت. وقد جعلت الحكومة الصينية من أهم أولوياتها بناء البنية التحتية للاتصالات. وقامت الصين بإدخال تكنولوجيات حديثة من الخارج وطورت تكنولوجياتها المحلية في ظل ظروفها الوطنية وأدخلت تحولات تكنولوجية مهمة. وفيما يتعلق بقطاع التنظيم، فقد فصلت الصين الوظائف التشغيلية عن الوظائف التنظيمية، وكسرت الاحتكارات وأدخلت المنافسة

وساندد مشغلي الاتصالات الجدد. أما عن الاستراتيجية الطويلة الأمد فتقوم سياسة الصين على أن تدعم المناطق المتقدمة اقتصادياً المناطق الأقل تقدماً وأن تدعم المناطق الحضرية مناطق الريف حتى تضيق الفجوة في الاتصالات بين مختلف أنحاء الوطن تدريجياً وتحقق تنمية متضافرة.

وقال إن الفجوة الرقمية إنما هي تعبير عن الفجوة بين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف البلدان والمناطق. ولذلك فإن النهج الأساسي لسد الفجوة الرقمية يتمثل في تحسين القوة الاقتصادية للبلد. وفي نفس الوقت ينبغي التأكيد على التعجيل بسد الفجوة الرقمية واتخاذ التدابير الضرورية للإسراع في تنمية الاتصالات. ويجب أن يتعاون المجتمع الدولي بكامله من أجل تحقيق هذا الغرض. ولا بد للبلدان النامية من أن تعتمد على جهودها الخاصة في تضيق الفجوة الرقمية وأن تضع نماذج إنمائية تناسب ظروفها الوطنية، وعلى البلدان المتقدمة أن تقدم إليها المساعدة في تحسين بنيتها التحتية، وأن تتخذ خطوات ملموسة في تشجيع التعاون في مجالات التكنولوجيا والتمويل والموارد البشرية وأن تعمل على خفض حقيقي لرسوم النفاذ إلى الشبكات للبلدان النامية. وفي هذا المجال، يمكن للاتحاد الدولي للاتصالات أن يقوم بدور مهم. فيمكن للاتحاد أن يقيم آلية فعالة للتنسيق من أجل تيسير التعاون والتبادل في مختلف المجالات وتقديم الخدمات الاستشارية. ويجب أن يقوم الاتحاد بدور نشط في إدارة الإنترنت. ومن ناحية محتوى الإنترنت واللغات المستعملة فيها، يجب تشجيع التنوع الثقافي من أجل نشر التراث التاريخي والثقافي للبلدان النامية مما يثري الإنترنت من الناحية الثقافية.

17.3 وقالت مستشارة وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر أن مشكلة الفجوة الرقمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوصيلية، وهي المجال الذي يقع ضمن اختصاص الاتحاد الدولي للاتصالات. وقالت إن الفجوة الرقمية تزداد عمقاً بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، ولكنها تتسع أيضاً داخل كل بلد ومنطقة. وكثيرة هي المنظمات التي تبذل جهودها الكبيرة على الصعيد الدولي لردم الفجوة الرقمية. ويتوقف الحل على توعية السلطات العامة والسكان، والتعليم الذي يركز على تكنولوجيا المعلومات، ووضع محتويات تتضمن تنوعاً ثقافياً ولغوياً، وإنشاء بنية تحتية للنفاذ إلى الإنترنت، وجودة الخدمات المقدمة إلى المستخدمين، وتحسين مستوى الدخول التي لا تسمح في بعض البلدان النامية باقتناء حاسوب شخصي؛ وكلها عناصر ينبغي أن تراعى في البلدان النامية. وعلى الصعيد الوطني ينبغي للحكومات توعية السكان في بلدانها بالبرامج القائمة، وزيادة التعليم بتدريب الأخصائيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء البنية التحتية اللازمة عن طريق التركيز على الإطار التنظيمي المناسب. وتحرص مصر على ردم الفجوة الرقمية عن طريق الاهتمام بالتوعية وإتاحة فرص النفاذ إلى الخدمات المقدمة بأسعار ميسرة. ومن هذا المنطلق تقوم الحكومة بإعانة المقاهي السرانية والمكتبات العامة لتوفير خدمة ميسرة للشباب، وتولي اهتماماً خاصاً للجماعات الأكثر حرماناً. كما قدمت تدريباً أساسياً نحو الأمية المعلوماتية وأعدت أخصائيين في مجال تكنولوجيا المعلومات. وقد أدى التخلي عن القواعد التنظيمية في القطاع إلى زيادة عدد الشبكات وإتاحة فرص جديدة. وقد نجح البلد في احتذاب شركات عديدة من القطاع الخاص، وضاعف من التحالفات التي سمحت بزيادة إمكانيات الاستثمار في مصر. واقتضى الأمر التشجيع على قدوم مجتمع المعلومات بالإضافة إلى التكنولوجيا والتدريب. ولهذا الغرض وضعت الحكومة مشروعاً لطريقة الإدارة؛ وعرضت مشاريع للتجارة الإلكترونية في مراكز الاتصالات الجماعية متعددة الاختصاصات لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة وبدأ تنفيذ مشروع للطب عن بعد. وهناك مشروع ضخم يرمي إلى إتاحة فرص النفاذ إلى الحواسيب والإنترنت للأوساط الجامعية بأسعار ميسرة. وتدل هذه الأمثلة على أن الفجوة الرقمية ليست مشكلة فقط، ولكنها أيضاً مجال غني بالوعود على جميع المستويات.

18.3 قال رئيس هيئة الاتصالات في باكستان إن ردم الفجوة الرقمية في بلده هو مسألة عالية الأولوية جداً، إذ رصدت الحكومة تمويلاً كبيراً لتنمية تكنولوجيا المعلومات. وإذا لم يكن أحد يماري في الدور الذي يجب أن يلعبه الاتحاد الدولي للاتصالات في هذا المجال بتقديمه العون لأقل البلدان نمواً، فيجب ألا تنسى البلدان النامية ومن بينها باكستان. فعلى الرغم من جميع الجهود التي بذلتها الحكومة، بقيت كثافة الخطوط الهاتفية في البلد أقل من 3 في المائة، وعدد المشتركين في الخدمة المتنقلة يقل عن مليون مشترك من السكان الذين يبلغ تعدادهم 140 مليون نسمة. وخفضت ضرائب التوصيل البيني بنسبة أربع مرات، مما أتاح لمدينة عديدة أن ترتبط بالإنترنت، وأتاح إنهاء احتكار شركة الاتصالات الباكستانية السابقة. ومع ذلك لم تتكفل جميع هذه الجهود بنتائج مدهشة لأن البلد يفتقد إلى موارد مالية فادحة وعليه أن يؤمن تلبية الحاجات الأولية كالغذاء وتأمين مياه الشرب أو المسكن. وعليه فالفجوة الرقمية في باكستان هي قبل كل شيء فجوة موارد، يضطر البلد للحصول عليها إلى اللجوء إلى مؤسسات مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فالفجوة الرقمية تزداد عمقاً في غياب الموارد بدلاً من أن يتم ردمها. وأما فيما يتعلق بالاتحاد الدولي للاتصالات

فيمكنه أن يساعد على تنمية الموارد البشرية وأن يقدم مساعدة تقنية في هذا الشأن. وينبغي للاتحاد أن يسعى أيضاً إلى النهوض بتنمية التكنولوجيات غير الباهظة حتى تقدم خدمات الاتصالات إلى البلدان النامية بأسعار مقبولة.

19.3 ولاحظ أمين دائرة الاتصالات في الهند أن الفجوة الرقمية هي مشكلة حاسمة في البلدان النامية التي يُطرح فيها النفاذ الشامل بعبارات أولية. وتستهدف الهند أن تجهز القرى التي تعدّ 607 000 قرية في البلد بالنفاذ إلى هاتف على الأقل في عام 2002. وإذا كانت كثافة الخطوط الهاتفية تقل في المناطق الريفية عن 1 في المئة، فإن الهدف هو بلوغ النسبة 4 في المئة خلال عقد واحد من الزمن. وذكر المتحدث بأن قمة بلدان منطقة آسيا - المحيط الهادئ التي انعقدت عام 2000، أنتجت بيان طوكيو الذي أبرز وجود فجوة رقمية بين البلدان وداخل هذه البلدان، ولم يدخل فقط شرخاً بين المزودين بالمعلومات والتروكين بدونها، بل إنه أوجد تفاوتاً حسب التعليم أو السن أو الجنس أو الدخل. وجرى الإيحاء بتشجيع النفاذ الشامل والارتقاء بمفهوم مراكز الاتصالات الجماعية متعددة الاختصاصات. كما جرى الاعتراف بضرورة إقامة تعاون إقليمي وعالمي وتوفير النفاذ إلى الإنترنت خاصة بالنسبة إلى جميع أعضاء المنطقة في عام 2005. وفي سبيل تحقيق هذا الغرض أوصي بخفض تكلفة التكنولوجيات وإحكام صنع التطبيقات المحلية للتعليم عن بعد والطب عن بعد، ووضع المحتوى باللغات الأصلية بصورة خاصة. وأثناء اجتماع المائدة المستديرة الإقليمية حول تكنولوجيا المعلومات والتنمية الذي عقد في نيودلهي عام 2000، أشير إلى أن تقدم قطاع الاتصالات يتوافق بالتخلي عن القواعد التنظيمية الذي من شأنه أن يخفض التكاليف والتسعيرات. وقد رؤي من الضروري التوصل إلى اتفاق في الآراء حول مفهوم الفجوة الرقمية وتأمين النفاذ الشامل. كما أشير أيضاً إلى ضرورة ابتكار معدات تتميز بنفاذ عريض النطاق منخفض التكلفة، وتأسيس صندوق يستفيد من مصادر تمويل جديدة، والالتزام بالقيام بعمل توعية يخلق جواً من الثقة. وإضافة إلى هذه التدابير رأى المتحدث أنه يجب تبيين أمثلة النجاح في المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بالمناطق الريفية، حيث يفرض حل مراكز الاتصالات الجماعية متعدد الاختصاصات نفسه، طالما أن الأفراد، ولا سيما النساء والفئات المحرومة، لا يستطيعون الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وإذا كان ثمة صراع ظاهر قائم بين قابلية تحمل النفاذ الشامل وتكلفته، فالحل يمكن إيجاده بالتعاون بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص للنهوض بالنفاذ الشامل، وهو لا بد سيرتد ارتداداً مؤثراً على البلدان المتقدمة والبلدان النامية. لقد حان الوقت لرسم خطة عمل تنص على تدابير نوعية يمكن أن تتخذها بعض المنظمات مثل الاتحاد الدولي للاتصالات على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومن الملح في البلدان النامية أن يُحكّم صنع تكنولوجيات مناسبة عن طريق تمويل كاف. ويجب أيضاً تحديد نموذجيات عن طريق الاتحاد الدولي للاتصالات يمكن تطبيقها على نطاق واسع وتسمح بتبادل المعلومات بين بلدان المنطقة.

20.3 يرى الأمين العام لاتحاد الاتصالات الإفريقي أن ردم الفجوة الرقمية لا بد أن يمر عن طريق معالجة الافتقار إلى البنى التحتية. ويمكن التحدي في خلق "ممرات" أولية تمر بتشجيع التبادلات الإقليمية بدعم من المجتمع الدولي، وإعطاء الموارد البشرية قيمتها، وتطوير الشركات المتوسطة والصغيرة. ويقترح استناداً إلى هذا الأساس تبني نهج مضاعف يرمي إلى تشجيع الاستثمار في الموارد البشرية وفي البنى التحتية. ويجدر في هذا الصدد أن تؤخذ بالحسبان المبادرات المتخذة في العالم أجمع ودمجها في سياسات القارة الإفريقية. أما في السياق الإقليمي فإن أهداف السياسات تكمن في إشاعة السلم والأمن وإزالة التفاوت وتشجيع التنمية الدائمة وإنهاء تميش إفريقيا - وهي أهداف ينبغي للاتحاد الدولي للاتصالات وللمجتمع الدولي أن تشجعها. ويجب أيضاً اجتذاب المنظمات الإقليمية للاتصالات إلى البحث عن أساليب العمل وإلى خلق بيئة ملائمة للاستثمار في أقل البلدان نمواً وهي أكثرية البلدان في إفريقيا. ويحسن أيضاً جعل هذه المنظمات الإقليمية تشارك في تدريب الاختصاصيين. وبعد إيجاد الهيئات التنظيمية المستقلة يجب القيام بحملات هجومية لتشجيع استثمار القطاع الخاص. ومن الواجب إقامة أساس محوري، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتوسيع أساليب التدريب وزيادة التوصيلية وخاصة في المناطق الريفية، مع تشجيع دور الشركات المتوسطة والصغيرة في إطار الشراكات. وأشار المتحدث إلى مجالات المناقشة الرئيسية الجارية التي هي التعاون والشراكة على الصعيد الدولي، وتشجيع التكامل التجاري على الصعيد الإقليمي وإعطاء الموارد البشرية قيمتها وكذلك جوانب الملكية الفردية المرتبطة بالتكنولوجيات. ويجدر أخيراً تشجيع قدوم مجتمع المعلومات وإيجاد السبل لحشد الموارد اللازمة لتأمين النفاذ الشامل.

21.3 قدم رئيس اللجنة التنفيذية للجنة الدول الأمريكية للاتصالات عرضاً لنتائج مؤتمر قمة الأمريكتين الذي عقد في أبريل 2001 في كيبك. وفي هذه المناسبة اعتمد رؤساء الدول والحكومات في الأمريكتين برنامجاً لتوصيل الأمريكتين بغية تسهيل تكامل نصف الكرة على نحو بناء في مجتمع يتزايد ارتكازه على المعرفة. وكان هدفهم المشترك هو تمكين جميع مواطني الأمريكتين من الاستفادة من الأدوات الضرورية لتوطيد الديمقراطية، وتوفير الرخاء، وتحقيق إمكاناتهم البشرية. وينبغي للحكومات وللصناعات في القطاع

الخاص والمجتمع المدني أيضاً، أن يكونوا أطرافاً معنية في الأنشطة المعززة لتوصيلية أوسع نطاقاً. وينبغي لهذه الأنشطة أن تقوم على مبدئين أساسيين هما الإنصاف ومبدأ العالمية، أي أنه ينبغي إتاحة النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للجميع وفي كل مكان. وقال إن البلدان في الأمريكتين قد نفذت عدداً من المبادرات والمشاريع لتلبية الاحتياجات في مجال التعليم والصحة، وذلك مثلاً عن طريق مراكز الاتصالات الجماعية متعددة الاختصاصات. وقد جمعت أهم التجارب ووضعت تحت تصرف كل البلدان بمساعدة الاتحاد الدولي للاتصالات. وإذا كان للدول دور رئيسي تؤديه في توفير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بما أتمها في خدمة زبائنها أي المواطنين، فمن المهم كذلك أن تشارك المؤسسات المالية الدولية والشركات الخاصة بنشاط في تنمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مع احترام الهويات والخصوصيات المختلفة.

22.3 ورأى رئيس الهيئة التنظيمية لتليكوم الهند أن دورة المؤتمر العالمي لتنمية الاتصال عام 2002 تتيح مناسبة استثنائية لاعتماد خطة عمل وبرنامج عمل لردم الفجوة الرقمية. وينبغي للتدابير التي ينظر المؤتمر في اتخاذها، وهي المكملة للتدابير التي تتخذها الدول، أن تشمل العناصر الأربعة التالية: المعلومات، والتمويل، المعايير، وآليات التنظيم المناسبة. والعقبتان الرئيسيتان اللتان تعرقلان ردم الفجوة الرقمية هما نقص المعدات ذات السعر الميسر من ناحية وقلة الوعي ونقص الطلب من جانب المستخدمين من ناحية أخرى. وسيكون من المهم أن يجمع مكتب تنمية الاتصالات كل التجارب التي اكتسبتها الدول في مجال ردم الفجوة الرقمية في إطار دراسة واحدة. وبالإضافة إلى ذلك تستطيع البلدان المهتمة تكوين فريق يوفر له مكتب تنمية الاتصالات عمل الأمانة. وبصفة أعم يستطيع المؤتمر في دورة عام 2002 أن يعتمد، للتعبير عن رؤية عالمية، خطة عمل تتضمن قائمة بالتدابير المحددة التي يمكن أن تساعد البلدان النامية على ردم الفجوة الرقمية ويحسن أن تضع كل البلدان لنفسها أهدافاً وجداول زمنية محددة. ومثال ذلك أن الهند قد حددت لنفسها هدفاً هو أن تزود كل قرية بماتف قبل نهاية سنة 2002. وفي سياق هذا النهج الموجه إلى النتائج يمكن لمكتب تنمية الاتصال، بغية تشجيع الاتساق، أن يسهل تبادل تجارب البلدان التي تريد أن تحاول ردم الفجوة الرقمية.

23.3 وقال رئيس شركة **World Space** إن الفجوة الرقمية هي بالأحرى مسألة رؤية وإرادة، وليست مسألة تكنولوجيا وتكاليف. ففي عالم لا يذهب فيه ملايين الأطفال إلى المدارس، ويتساوى فيه الجهل والموت، فإن مهمة المؤتمر هي إنفاذ الأرواح. وعلى المشاركين في المؤتمر أن يدركوا أنهم يمثلون جميع من يحتاجون في هذا العالم إلى التعليم والمعلومات وصحة أفضل بشكل حيوي، وأن 80% من سكان العالم، الذين هم ضحايا الفجوة الرقمية، يعلقون الآمال عليهم. وقد استحدثت شركة **World Space** خلال السنوات العشر الماضية وسيلة بسيطة للإسهام في الحد من الفجوة الرقمية. فأرسلت ساتلين فوق إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا بغية إذاعة محتويات رقمية صوتية ومتعددة الوسائط من الساتلين مباشرة إلى أجهزة استقبال زهيدة التكلفة. وتصل البرامج المذاعة من ثم إلى ملايين الأشخاص في إفريقيا وفي الهند بشكل خاص، في مجالي الصحة والتعليم. وبوسع المشاركين في المؤتمر أن يفعلوا الكثير أيضاً، على أن يضعوا في أذهانهم المبادئ الثلاثة التالية: يجب تحديد هدف؛ الأفضل هو عدو الجيد؛ يجب عدم الاستسلام أبداً. وثمة خمسة مليارات من البشر ينتظرون أن يعد المشاركون في المؤتمر رؤية وحلولاً للحد من الفجوة الرقمية.

24.3 وأعرب ممثل شركة سيسكو (**CISCO**) عن ارتياح الشركة لكونها الشريك الأول للاتحاد من القطاع الخاص في إطار مبادرة مراكز التدريب عبر الإنترنت. وقال إن الاتحاد يعتزم في إطار هذه المبادرة إنشاء 50 مركزاً للتدريب في مؤسسات غير هادفة إلى تحقيق الربح ابتداء من الآن وحتى يوليو 2003. وقد أنشئ بالفعل 15 مركزاً، منها 8 في أقل البلدان نمواً. وتشارك مجموعات سيسكو في هذه المبادرة من خلال برنامج سيسكو للتوصيل الشبكي الأكاديمي، في شكل تدريب العاملين، وتقديم برامج تعليمية، ومعدات. ويتمثل التدريب الذي تقدمه المراكز في وحدات تتألف من 280 ساعة تدريب وتشمل عروضاً إيضاحية يقدمها مدرب، والتدريب بالاتصال الشبكي المباشر، ودورات مختبرية. ويكتسب الطلبة في هذا البرنامج المعارف الأساسية في تقنيات الشبكات. والتدريب المقدم في البرنامج مفيد للطلبة، ولبلدانهم أيضاً، ولستخدمي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وثمة عدد من العوامل قد دفع سيسكو إلى التعاون مع الاتحاد. فمن ناحية، يتمتع الاتحاد باعتراف وحضوراً عالميين. ومن ناحية أخرى فإن الاتحاد حريص على كفالة المساواة بين الرجل والمرأة. وتنظم سيسكو في هذا الصدد دورات تدريبية معدة خصيصاً للنساء حتى يتمكن من شغل المكان الذي يستحقه في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وأخيراً، يعمل الاتحاد من خلال حضوره الإقليمي على تيسير التبادل بين الإدارات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص. ويحدونا الأمل أن يشرع شركاء آخرون إلى جانب الاتحاد في برامج تدريبية.

25.3 وأشار المدير العام لمنظمة دارسي تكنولوجيا المعلومات (ITSO) إن عصر مجتمع المعلومات والاتصالات لم يعد يُعرّف بالنفوذ إلى الخدمة الهاتفية فحسب، ولكن أيضاً بالنفوذ إلى البنية الأساسية للمعلومات. ومن الأهمية أن يستفيد كل سكان العالم من عولة الاقتصاد وعلى الدول والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أن توحد جهودها أكثر من أي وقت مضى لتحقيق هذا الهدف. وهذا هو السياق الذي أُجريت فيه عملية إعادة هيكلة كاملة للمنظمة الدولية للاتصالات الساتلية (إنتلستات) في نوفمبر 2000، إذ اتخذت دولها الأعضاء البالغ عددها 144 دولة القرار التاريخي باستكمال عملية تحرير قطاع الاتصالات الساتلية، وخصخصة النشاط التجاري بإنشاء شركة خاصة مستقلة. ولما كان من الضروري أن تراعي كل عملية تحرير الخدمة العامة، فقد تم تعزيز المعهد في أداء مهمته الرقابية والإشرافية على الخدمة العامة الدولية للاتصالات الساتلية. وتختلف الخدمة العامة الدولية عن الخدمة الشاملة في أنها ترمي بشكل أساسي إلى تحقيق غاية اجتماعية (الخدمة الهاتفية الدنيا أو نداءات الطوارئ)، بينما تسعى الخدمة الشاملة إلى تحقيق غاية اقتصادية. وتعريف الخدمة العامة الوارد في معاهدة منظمة ITSO مستلهم إلى حد بعيد من تعريفها الوارد في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حيث إنه يشمل في آن واحد تقديم خدمات صوتية وبيانات وصور، أي خدمات متعددة الوسائط إلى جميع بلدان العالم، مع القيام في الوقت ذاته بحماية التوصيلات الحيوية. ويمكن أن تشكل السواتل، وهي التكنولوجيا الوحيدة القادرة على تجاوز الطبيعة الجغرافية والمسافات والزمن، العمود الفقري للبنية الأساسية للمعلومات والاتصالات. ومنظمة ITSO على استعداد للتعاون مع الاتحاد على السعي إلى الحد من الفجوة الرقمية من خلال إنشاء بنية أساسية عالمية للمعلومات والاتصالات. واقترح المتحدث على جميع الأطراف الفاعلة في القطاع خمسة مجالات ذات أولوية: أنشطة البحث والتطوير؛ التوحيد القياسي لإجراءات النفاذ إلى المدار والطياف وتيسير هذه الإجراءات؛ إنشاء سوق عالمية للخدمات الساتلية (يبدو من المتناقض في هذا الصدد أن القطاع الساتلي، العالمي بطبيعته، لا يشغل المكان الذي يستحقه في إطار اتفاق منظمة التجارة العالمية للاتصالات الأساسية)؛ التنافس والتكامل حيث إن البنية الأساسية العالمية للمعلومات والاتصالات تتطلب استثمارات كبيرة، مما يجعل تعاون الجهات المشغلة والأطراف الفاعلة أمراً ضرورياً؛ وأخيراً دور الدول في إقامة البنية الأساسية العالمية.

26.3 تحدث ممثل هيئة تنظيم الاتصالات في فرنسا باسم الجهات التنظيمية الأوروبية، فأشار إلى ضرورة أن يتمشى انفتاح الأسواق للتنافس مع تأكيد توفير الخدمة الشاملة للجميع بما يغطي كافة أنحاء التراب الوطني، وبأسعار في المتناول. وبينما يجب بذل الجهود لتنويع شبكات النفاذ، فإنه يجب التركيز أيضاً على محتويات الشبكات واستخداماتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، وضعت أوروبا إطاراً تنظيمياً تم الانتهاء للتو من تنقيحه وتبسيطه. وأفضى هذا الإطار إلى إنشاء جهات تنظيمية مستقلة، تشارك في إطار متنوع ولكن منسجم، في إقامة سوق أوروبية كبيرة. وانطلاقاً من مبادرة تلقائية ومشتركة، شكلت الهيئات التنظيمية في 19 بلداً مجموعة إقليمية، وهي مجموعة الهيئات التنظيمية المستقلة، التي يتوقع زيادة عدد أعضائها. وتشجع هذه الهيئة على تبادل الخبرات بغية تعزيز تنسيق الأساليب، لا سيما فيما يتعلق بتقارب الاتصالات والاتصالات السمعية البصرية (بشأن فك الحزم مثلاً). وأبدت اللجنة الأوروبية اهتمامها بهذه العملية التنظيمية الأوروبية من خلال التشجيع على إضفاء الطابع المؤسسي على مجموعة الهيئات التنظيمية المستقلة. وهذه المجموعة على استعداد للتعاون مع مجموعات إقليمية أخرى من الهيئات التنظيمية. وقد سلك الاتحاد طريق الحوار عن طريق فتح أعماله للهيئات التنظيمية وتقدر الهيئات التنظيمية الأوروبية الاجتماعات التي ينظمها الاتحاد حق تقديرها. وستنظم في باريس في يونيو 2002، تحت رعاية الاتحاد، ندوة للدول الناطقة بالفرنسية بشأن التنظيم. كما تولي الجهات التنظيمية الأوروبية أهمية خاصة لمراكز التميز التي أنشأها الاتحاد. فتطوير قطاع الاتصالات يتحقق بتكثيف السياسات العامة، التي تظل ضرورية لتحديد أبعاد المجتمع بشكل عام، ومجتمع المعلومات بشكل خاص. وإذا كانت الجهات المشغلة والصناعية تؤدي دوراً هاماً من خلال إجراء استثمارات، فإن الجهات التنظيمية تقدم إسهاماً كبيراً من خلال إبراز مكانة الأسواق ووضع المبادئ التوجيهية لها، وسرعة تدخلاتها، وقدرتها على التحكم. وبغض النظر عن متطلبات السوق والمستهلكين، فإنه لا يغفل عن الجهات التنظيمية أن لها رسالة في ضمان التنمية الاجتماعية بغية تيسير نفاذ أكبر عدد ممكن إلى التكنولوجيات الجديدة.

27.3 وأشار مندوب ماليزيا إلى أنه لا يمكن الحد من الفجوة الرقمية دون توافر الإرادة السياسية، وأعرب عن أمله في أن يقوم الاتحاد بإثارة وعي المسؤولين الاقتصاديين والسياسيين بضرورة زيادة فرص النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للجميع في إطار تنمية مستدامة. وأعرب عن ارتياحه لتقرير عقد قمة عالمية لمجتمع المعلومات في عامي 2003-2005. وأضاف قائلاً أنه إذا كنا نريد حقاً ردم الفجوة الرقمية، فمن الضروري ألا نظل في مرحلة إعلان النوايا. وينبغي للاتحاد أن يقدم يد العون للبلدان النامية في وضع سياسات ونظم تنظيمية سليمة. وينبغي للدول أن تواصل القيام بدورها أساسياً، دون إنكار دور القطاع الخاص. فمن واجب الدول أن تضع الأطر السياسية والتنظيمية، بل وأن تقدم أيضاً المساعدة المالية اللازمة لإقامة البنية الأساسية لتلبية احتياجات المناطق

الأكثر حرماناً، وإعداد برامج لإثارة الوعي والتعليم. ويجب على الاتحاد أن يدعم البلدان التي تسعى جاهدة إلى تعزيز قدراتها. كما ينبغي له أن يولي مزيداً من الأهمية للمبادرات الإقليمية، وأن يوثق عرى التعاون مع هيئات التنظيم الإقليمية ودون الإقليمية.

28.3 وأشار الرئيس إلى أنه تقرر تشكيل فريق مخصص سيقوم بإعداد تقرير استناداً إلى جميع البيانات التي أُدلي بها في الجلسة الخاصة بشأن الفجوة الرقمية، وسيحال هذا التقرير إلى الجلسة العامة.

29.3 وأعرب مندوب سورية عن رغبته في أن تترجم البيانات التي أُدلي بها نظراً لأهميتها ونوعيتها. وأيده في ذلك ممثل لبنان.

30.3 وأعرب مندوب اليونان عن دهشته إزاء إعداد تقرير بشأن الفجوة الرقمية استناداً إلى البيانات التي أُدلي بها في الجلسة الخاصة فقط، حيث قد أشار الرئيس إلى أنه يمكن للمشاركين التحدث عن الفجوة الرقمية في إطار بيانات عامة في الجلسات الأخرى للمؤتمر.

31.3 ودعا الرئيس جميع الأشخاص المعنيين إلى المشاركة في إعداد التقرير في إطار الفريق المخصص. وأعلن رفع الجلسة الخاصة المكرسة للفجوة الرقمية.

رفعت الجلسة الساعة 18:55

الأمين:

الرئيس:

ب. غانبيه

ف. م. يوردال